

الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة: من "بؤر" الى تكتلات حضرية

اعداد: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)



معهد الأبحاث التطبيقية-القدس

بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

اذار 2023

1 . مقدمة: إضفاء الشرعية لتسع لبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة

مرارًا وتكرارًا، لا تكف دولة الاحتلال الإسرائيلي عن التلاعب بوضعية المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة وذلك لخلق الضبابية والالتباس حول ما هو شرعي وما هو غير شرعي منها، في حين أنها بلا شك أو جدال غير شرعية حيث أنها أقيمت على أراضي أصحاب الأرض الفلسطينيين قسرًا وليس برضاهم حيث تصبح مسألة حل الصراع بطريقة عادلة وحقيقية أمرًا مستحيلًا. كما أن اللامبالاة التي تظهرها دولة الاحتلال الإسرائيلي تجاه القانون الدولي ومبادرات السلام المتعددة تعكس مدى التزام دولة الاحتلال بمخططاتها التوسعية والاحتلالية على الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تؤدي بدورها إلى عواقب لا رجعة عنها على الأرض لفرض رؤيتها في حل الصراع مع الجانب الفلسطيني والتي تقضي على أي أمل في قيام دولة فلسطينية مستقلة، قابلة للحياة على حدود الرابع من حزيران من العام 1967.

ففي الثاني عشر من شهر شباط من العام 2023 صادق ما يسمى "بالمجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر" في حكومة الاحتلال الإسرائيلي بالإجماع على إضفاء الشرعية على تسعة بؤر استيطانية إسرائيلية أقيمت بشكل غير قانوني واحادي الجانب في الضفة الغربية المحتلة خلال أعوام الاحتلال الماضية. والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي تم استهدافها هي: بؤرة أفيجايل الاستيطانية المقامة على أراضي محافظة الخليل ، والبؤرة الاستيطانية بيت حجلة على أراضي محافظة أريحا، والبؤرة الاستيطانية جفعات هاريل على أراضي محافظة رام الله، والبؤرة الاستيطانية جفعات أرنون على أراضي محافظة نابلس، والبؤرة الاستيطانية متسبي يهودا على أراضي محافظة القدس، والبؤرة الاستيطانية ملاخي هشالوم على أراضي محافظة رام الله، والبؤرة الاستيطانية أسائيل على أراضي محافظة الخليل ، والبؤرة الاستيطانية سدي بوعز على أراضي محافظة بيت لحم ، والبؤرة الاستيطانية شحاريت على أراضي محافظة سلفيت.

تم اعداد هذه الورقة الخلفية من قبل معهد أريج في سياق جهود مشتركة مع معهد ماس لتسليط الاهتمام وزيادة المعرفة لدى الجمهور الفلسطيني وصناع القرار، حول مخاطر الزحف الاستيطاني الإسرائيلي ليس فقط على إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فحسب، وهي مخاطر مؤكدة وموثقة، بل أيضاً اثار الاستيطان على الاقتصاد والموارد والبيئة الفلسطينية وتكلفة ما يتكبده الشعب الفلسطيني جراء احتلال دام أكثر من نصف قرن. هنا نرى انه مقابل هذا التوسع الاستيطاني المخطط والمبرمج والمنفذ من قبل منظومة إسرائيلية مسلحة بمنهجيات وآليات استعمارية، لم تعد هناك جهات رسمية أو أهلية فلسطينية أو دولية تأخذ على عاتقها مسؤولية مراقبة وتحليل هذه العملية التي تشكل القلب النابض للمشروع الصهيوني، سوى ما يقوم بها معهد أريج، وبعض الهيئات الرسمية أو البحثية الفلسطينية دون توفير الموارد على مستوى التحدي، بالإضافة الى بعض الجهود الدولية في مجال تقدير تكلفة الاحتلال الاقتصادي. في رأي معهدي أريج وماس، فإن هذا الواقع يتطلب استجابة كبرى من الجهات الرسمية والأهلية والدولية لتعزيز القدرات الفلسطينية في التعامل مع هذا الملف الخطير، التي تظهر جزء منها في هذه الورقة، التي تعتبر مدخل للمزيد من العمل المشترك المطلوب بين كافة الجهات المعنية.

أستند هذا التقرير بشكل أساسي على ما يتوفر لدى معهد أريج من قواعد بيانات خاصة بالمستوطنات الإسرائيلية والصور الجوية ذات الدقة العالية من العام 1997 ولغاية الان، والتي من خلالها استطعنا رصد تاريخ بناء البؤر الاستيطانية ومراحل تطورها وتوسعها عبر السنين. بالإضافة الى استخدام بعض البيانات من العديد من المراكز البحثية والحقوقية الفلسطينية وبعض المصادر الدولية والإسرائيلية المشار إليها في سياق هذا التقرير.

2. خلفية حول التمدد الاستيطاني الاسرائيلي

تجدر الإشارة الا أنه منذ احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية في العام 1967، استثمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة موارد كبيرة في إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من حيث مساحة الأراضي التي تم مصادرتها من الفلسطينيين وكذلك من حيث عدد السكان. في العام 1991، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة مخططات هيكلية للمستوطنات الإسرائيلية بما في ذلك تلك في القدس الشرقية المحتلة. وشملت هذه المخططات مناطق توسع مستقبلية للمستوطنات الاسرائيلية القائمة مع الاخذ بعين الاعتبار اعتماد مساحات اضافية لإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع القائمة حتى العام 1991. بلغ مجموع مساحة المخططات الهيكلية الصادرة من قبل الادارة المدنية الاسرائيلية انذاك 486 كم مربع (ما نسبته 8.6% من مساحة الضفة الغربية)، وهي سبعة اضعاف مساحة المستوطنات الاسرائيلية التي كانت قائمة حتى العام 1991 وباللغة 69 كم مربع (1.2% من مساحة الضفة الغربية).

عقب توقيع اتفاقيات أوسلو الاولى والثانية في الاعوام 1993 و 1995 على التوالي وتصنيف الاراضي الفلسطينية الى مناطق "أ" و "ب" و "ج"، تجاهلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اصدار مخططات هيكلية للتجمعات الفلسطينية القابعة في المناطق المصنفة "ج" لتلبية احتياجات الفلسطينيين العمرانية ومواكبة الزيادة السكانية كما فعلت بالنسبة للمستوطنات الإسرائيلية. بقيت التجمعات الفلسطينية تحت خطر الهدم لعدم مقدرتها على الحصول على التراخيص اللازمة من الادارة المدنية الاسرائيلية، باعتبارها الجهة المخولة والادارية في مناطق "ج"، التي تجنبها عمليات الهدم والتشريد بسبب فرض السلطات الاسرائيلية اجراءات طويلة ومعقدة ومكلفة على الفلسطينيين المتقدمين للحصول على التراخيص اللازمة التي تمكنهم من البناء واستغلال الارض لأي غرض كان، ورفض معظم الطلبات المقدمة من الفلسطينيين تحت ادعاء "عدم موافاة المخططات والشروط اللازمة للبناء في المناطق المصنفة (ج)".

أما مساحة نفوذ المستوطنات تتخطى مساحة المخططات الهيكلية الاسرائيلية الصادرة في العام 1991 للمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. جاءت هذه الزيادة من خلال أوامر عسكرية اسرائيلية تم اصدارها والمصادقة عليها خلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي والتي منحت في مضمونها المجالس الاقليمية والمحلية التي تتبع لها المستوطنات الاسرائيلية السيطرة على مساحات جديدة من الأراضي الفلسطينية الى جانب تلك التي تحتلها المستوطنات اليوم. هذا بالإضافة الى العديد من الاوامر العسكرية الاسرائيلية التي لم يتم الاعلان عنها بتاتا من الجهات الاسرائيلية المختصة والتي تصادر بمضمونها المزيد من الاراضي الفلسطينية المحتلة لأغراض امنية وغيرها من الذرائع الواهية حتى بلغت المساحة التي تندرج ضمن مناطق نفوذ المستوطنات الى 542 كم مربع (9.6% من مساحة الضفة الغربية المحتلة)، اي بزيادة مقدارها 56 كم مربع عن مساحة المخططات الهيكلية الاسرائيلية الصادرة في العام 1991.

تجدر الإشارة الى أنه عندما احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) في العام 1967 لم يكن هناك تسجيل رسمي إلا لثلث الأراضي المملوكة للفلسطينيين فيما كانت باقي الأراضي مثبتة ملكيتها من خلال كواشين طابو تركية (يعود تاريخها للعهد العثماني) وشهادات تسجيل رسمية صادرة عن حكومة الانتداب البريطاني وكذلك التسجيل لدى دائرة الأراضي الأردنية بحسب القانون المعمول به قبل العام 1967. بشكل أساسي، ما زال قانون الاراضي العثماني للعام 1858 فاعلا في الضفة الغربية المحتلة لتنظيم ملكية الأراضي الا انه لم يكن فاعلا بشكل كبير خلال قرون العهد العثماني، أو خلال الانتداب البريطاني والحكم الأردني اللذان حافظا على استخدام نفس القانون. وكان الأمر العسكري الاسرائيلي رقم 59 (للعام 1967) (والمعدل بموجب الامر العسكري

1091) مرجعية في اعادة تعريف ملكية الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة عقب العام 1967، الا أنه جاء مخالفا لقانون الأراضي العثماني، حيث اجاز الامر العسكري رقم 59 "لحارس الأملاك الحكومية"، والمعين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية، بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للحكومة الأردنية. كما أجاز الامر العسكري "لحارس الأملاك الحكومية" بالاستيلاء على الأراضي الخاصة بأفراد أو جماعات بعد الاعلان عن تلك الأراضي بأنها "أراضي عامة" أو "أراضي دولة" والتي تعرّف بانها "أراضي مملوكة أو تحت تصرف أو كانت متصلة بجهة عدوة أو شخص من دولة عدوة خلال العام 1967".

عليه، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، افترضت السيطرة على ما تم الاعلان عنه "أراضي دولة" في ذلك الوقت - خلال فترة الحكم الأردني. فما مساحته 634,920 دونما (11.2% من إجمالي مساحة الضفة الغربية) تم تصنيفها على أنها أراضي "مُسجلة كأراضي دولة"، حيث تعتبر إسرائيل نفسها مالكة هذه الاراضي بصفتها الوريثة للحكم الأردني الذي انتهى بالاحتلال العسكري الإسرائيلي عام 1967 وذلك وفقا للتفسير الإسرائيلي للقانون، وهو اعتقاد خاطئ تماما. كما شرعت إسرائيل بتصنيف مساحة إضافية من الاراضي الفلسطينية "كأراضي دولة" بلغت 843,922 دونما (14.9% من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وكان أوجها عقب العام 1979.

اليوم، تستعد الادارة المدنية الاسرائيلية لاستكمال الإجراءات على ما يسمى "أراضي دولة" تم إعداد مخططات تسجيل لها بعد مسحها وجاري العمل على إجراءات تسجيلها وفقا للقوانين الإسرائيلية، والتي تشكل 11.7% من إجمالي مساحة الضفة الغربية مع مساحة إجمالية قدرها 666,327 دونما. وبالمجمل، فان المساحة الإجمالية للأراضي المصنفة "أراضي الدولة" وفقا لإسرائيل تصل الى 2,145,169 دونما، نحو 38% من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

3. من بؤر الى تكتلات

بدأ انتشار ظاهرة البؤر الاستيطانية غير المرخصة في التسعينيات، بعد أن خفضت إدارة رايبين آنذاك معدل المصادقة على البناء في المستوطنات المقامة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1993 وذلك لتسارع المفاوضات مع الفلسطينيين التي سبقت توقيع اتفاق أوسلو¹. البؤرة الاستيطانية هي تجمع استيطاني شيد في الضفة الغربية دون قرار رسمي أو موافقة من الحكومة الإسرائيلية، لم يتم تخصيص أي أرض لهذه التجمعات، ولم يتم تحديد حدود بلدية لها، ولم يُمنح سكانها أي إذن لاستخدام الأرض سواء للبناء أو الزراعة، حيث تنشأ البؤر الاستيطانية عادة على شكل بناء جديد أو عدد من المنشآت (البيوت المتنقلة) ذات مساحة محدودة ومنفصلة عن المنطقة العمرانية للمستوطنة الأم، وترتبط بالمستوطنة الأم بواسطة طريق ترابي، ويتم انشاؤها بهدف توسع مستقبلي لمستوطنة قائمة أو تمهيدا لإقامة مستوطنة جديدة. يبدأ هذا النشاط عادة عن طريق استيلاء مستوطن إسرائيلي أو أكثر على أراض فلسطينية تتركز على القمم الجبلية المتاخمة للمستوطنة الأم، والمباشرة بنصب خيام أو وضع بيوت متنقلة والاستقرار فيها لفترة زمنية، تقوم على إثرها الحكومة الإسرائيلية وأذرعها الاستيطانية بتقديم الدعم وتوفير الخدمات لهم.

¹ Retrieved from Summary of the Opinion Concerning Unauthorized Outposts-Talya Sason, Adv., 2005
<https://www.mfa.gov.il/mfa/aboutisrael/state/law/pages/summary%20of%20opinion%20concerning%20unauthorized%20outposts%20-%20talya%20sason%20adv.aspx>

على الرغم من الطبيعة غير القانونية للبؤر الاستيطانية بموجب القانون الدولي والقانون الإسرائيلي أيضا، إلا أن الحكومة الإسرائيلية دعمت ضمنياً الحفاظ عليها ومحاولات إضفاء الشرعية عليها أو دمجها في المستوطنات القائمة،² حيث أمرت إسرائيل الجيش بتوفير الحماية الأمنية للبؤر الاستيطانية وتعبيد الطرق لها وإقامة البنية التحتية للمياه والكهرباء لمعظمها، وقدمت الدعم من خلال وزارات حكومية مختلفة، والمجالس الإقليمية في الضفة الغربية، ولواء الاستيطان، الذي دعم المساعي المالية في البؤر الاستيطانية، بما في ذلك المرافق الزراعية، وقدم الدعم للمزارعين الجدد ولرعي الماشية، وخصص الحماية القانونية للبؤر الاستيطانية التي تواجه التماسات لإزالتها.³

اشدت تقشي هذه الظاهرة بعد عام 1998 على إثر دعوة أرئيل شارون الذي كان يشغل منصب وزير الطاقة والبنية التحتية في حكومة نتنياهو آنذاك، والذي يمكن اعتباره من الحماة بالمقارنة مع النظام الحاكم اليوم في إسرائيل، للاستيلاء على مواقع التلال والمرتعات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، حيث صرح: " ينبغي على كل شخص هناك أن يتحرك ويركض، أن ينتزع المزيد من التلال ويوسع المنطقة. كل ما يتم الإمساك به سيكون بين أيدينا، كل ما لا نمسك به سيكون في أيديهم".⁴ كان ذلك للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار أي تسوية مستقبلية بين الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، وكان هذا التصريح الضوء الأخضر لإنشاء المستوطنين المتطرفين تنظيم شببية التلال (فتية التلال)، التنظيم الذي يلعب الدور الأكبر في السيطرة على الأراضي الفلسطينية وإنشاء البؤر الاستيطانية اليوم، وهم أصحاب فكرة الاستيطان الرعوي وإقامة البؤر الرعوية بشكل خاص.

النشأة والتمويل

تمر عملية انشاء أغلب البؤر الاستيطانية عبر عدة خطوات، تهدف جميعها وبشكل أساسي الى السيطرة على الأراضي الفلسطينية، حيث تقوم كافة الجهات الإسرائيلية، الحكومية وغير الحكومية، ذات العلاقة بالعملية الاستيطانية في الضفة الغربية بالمشاركة في هذه الخطوات التي تتلخص فيما يلي:⁵

الخطوة الأولى: إقامة بورة جديدة

يتم ذلك عن طريق خلق حقائق على الأرض من قبل المستوطنين الإسرائيليين أو تنظيم شببية التلال عبر شق طريق جديد ونصب عدد من الخيام أو وضع منازل متنقلة (كرفانات)، يتبع ذلك عملية بروتوكولية تتمثل في إصدار أوامر هدم من قبل وحدة التفتيش بالإدارة المدنية، الا أنه يتم التصدي لها عبر عملية ضغط من قبل قادة الأمان ومسؤولي مجلس يشاع والحاخامات وأعضاء الكنيسة المتطرفين للضغط على الحكومة والإدارة المدنية للامتناع عن التنفيذ والإخلاء.

الخطوة الثانية: اكتساب الحقوق على الأرض

² Retrieved from Settling Area C: The Jordan Valley Exposed, Mercedes Melon, Al-Haq 2018, page 14

https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/SettlingAreaCTheJordanValleyExposed.pdf

³ Retrieved from State Business Israel's misappropriation of land in the West Bank through settler violence, Eyal Hareuveni and others, B'Tselem 2021 Page 8

https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202111_state_business_eng.pdf

⁴ https://books.google.ps/books?id=5KhXE6mqSx8C&pg=PA6&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false

⁵ Retrieved from Unraveling the Mechanism behind Illegal Outposts, <http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2017/03/unraveling-the-mechanism-behind-illegal-outposts-full-report-1.pdf>

يقوم لواء الاستيطان كونه الجهة المسؤولة عن تطوير المستوطنات اليهودية في ما يعرف بيهودا والسامرة (الضفة الغربية)، ومن صلاحياته إدارة الأراضي التي تقوّل له من خلال منظمة الصهيونية العالمية والتي خصصت لها الإدارة المدنية أكثر من 450 ألف دونم، (35%) من أراضي الضفة الغربية المصنفة أراضي دولة (مسجلة ومعلنة) في مناطق "ج"، حيث يقوم لواء الاستيطان بتوقيع عقود مع المستوطنين للبناء أو استخدام الأراضي المخصصة له، تسمى هذه العقود بار ريشوت "bar reshut" أو شهادة التفويض⁶، ويتم ذلك بدون اشراف حكومي او موافقة الجهات ذات الاختصاص مثل سلطة الأراضي، كما أن الوصي على الممتلكات المتروكة لا يكلف نفسه عناء تلقي المدفوعات مقابل استخدام الأرض⁷.

الخطوة الثالثة: اعداد المخططات والموافقة عليها

قد تصل تكلفة إعداد المخططات والاطلاع عليها طوال عملية الموافقة إلى مئات الآلاف من الشواقل، معظم مخططات البناء في الأرض الفلسطينية المحتلة بدأت من قبل المجالس الإقليمية أو أمانا أو لواء الاستيطان، وليس من الممكن دائماً معرفة مصدر تمويل هذه المخططات، لكن هناك حالات موثقة جاء فيها التمويل من المجالس الإقليمية حيث ورد في قائمة النفقات غير المتكررة (NRE) لمجلس بنيامين الإقليمي، والتي تم الإعلان عنها بعد التماس من قبل حركة السلام الآن، وافق المجلس على حوالي 33 مليون شيكل إسرائيلي جديد لمشاريع تخطيط مختلفة بين عام 2000 و2014. من بين هذه المشاريع أيضاً مشاريع تخطيط غير قانونية للمباني السكنية أو العامة في البؤر الاستيطانية والمستوطنات غير القانونية، على سبيل المثال، بموجب بند "مخطط التخطيط الحضري للمستوطنات"، والذي يبدو أنه اسم رمزي للبؤر الاستيطانية غير القانونية، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، وافق المجلس على ميزانية قدرها 150 ألف شيكل لتخطيط مراكز الرعاية النهارية في خمس بؤر استيطانية غير قانونية.

في حالات تمويل أخرى وفي أعقاب التماس قدمته حركة "السلام الآن" بموجب قانون حرية المعلومات، قدمت وزارة الإسكان قائمة بجميع استثماراتها في المستوطنات، من بين أمور أخرى، اتضح أن الوزارة وافقت على تمويل المخططات في البؤر الاستيطانية غير القانونية التي حدث فيها بالفعل بناء غير قانوني، مثل: زابت رعنان، نحالي تال (كرم ريم)، بروش (بترونوت)، جفعات سالييت، متسبي داني وبني آدم وإيبي حنل.

كما ظهر أيضاً في إعفاء لواء الاستيطان من وثيقة المناقصة اعتباراً من 2 يوليو 2012، أن اللواء يسعى إلى دفع رواتب مهندس معماري لإعداد مخطط لبؤرة جفعات سالييت الاستيطانية (62000 شيكل بالإضافة إلى 52000 شيكل تم دفعها له بالفعل). وتجدر الإشارة إلى أن تصميم مخطط تخطيط المدينة في حد ذاته ليس عملاً غير قانوني، وهو شرط أساسي للبناء القانوني، ولكن غالباً ما تستخدم هذه المخططات للبناء دون موافقتها القانونية. جديراً بالذكر أنه غالباً ما يستمر البناء حتى في حالة عدم وجود شهادات أو وثائق صالحة.

الخطوة الرابعة: إصدار رخص البناء

⁶ Retrieved from Preliminary Approval for Settlement Division Bill, <https://peacenow.org.il/en/preliminary-approval-settlement-division-bill>

⁷ http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2018/06/The_Combina_Settlement_Division_chapter_ENG.pdf

تصدر المجالس الإقليمية تصاريح بناء وهمية تحت مسميات أو مبررات مختلفة، يتم بموجبها توصيل البنية التحتية للبؤرة والحصول على قروض عقارية، في غياب تام لجهات انفاذ القانون عن محاسبة المسؤولين على أي نشاط غير قانوني يتعلق بهذه المرحلة.

الخطوة الخامسة: إنشاء البنية التحتية

تشير المجالس الإقليمية إلى البؤر الاستيطانية غير القانونية على أنها مستوطنات عادية بكل معنى الكلمة، كما يتضح من قائمة المستوطنات على مواقعها على الإنترنت، وتقوم المجالس بشكل غير قانوني بتمويل البؤر الاستيطانية وتحويل الأموال لبنائها وإدارتها، مع محاولة إخفاء الأهداف الحقيقية لهذه الأموال. وإلى جانب المجالس الإقليمية، فإن لواء الاستيطان وحركة الأمانا شريكان أيضًا في هذا التمويل الذي يستخدم بشكل كلي أو جزئي لتمويل انشاء الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي للبؤر وربطها بشبكة الكهرباء.

الخطوة السادسة: بناء المنازل وبيعها للمستوطنين

يحتوي موقع أمانا على الانترنت على معلومات عن المشاريع والمسكن التي يقدمها، حيث تحتوي قائمة "مستوطنات أمانا" على البؤر الاستيطانية التالية: أفيغال، أهيا، الماتان، إيش كوديش، جفعات هاريل، حريشة، ميفؤوت يريشو، متسيبي داني، متسيبيه حجيت، متسيبيه يائير، متسيبيه أصايل، نيفيه إيريز، عدي عاد، عينوت كيدم، أمونا، بني كيدم، كيدا، شفوت راشيل. إلا أن تتبع تمويل بناء المنازل في البؤر الاستيطانية أكثر صعوبة منه في المستوطنات، على الرغم من ذلك فقد ظهرت في أحد رسائل البريد الإلكتروني التي تلقتها حركة السلام الآن من مركز معلومات أمانا أن "هذه المستوطنات تحتوي على مشاريع من قبل أمانا بما في ذلك البؤرة الاستيطانية "ريجيليم" والبؤرة الاستيطانية غير القانونية "هيوفال". مما يؤشر على الدور الذي تلعبه حركة أمانا في تمويل البناء في البؤر الاستيطانية، كما يظهر وبشكل واضح الدور الذي تقوم به في تسويق الشقق السكنية المبنية في البؤر الاستيطانية عبر وسائل مختلفة منها الإعلان على مواقع الكترونية.

الخطوة السابعة: الصيانة اليومية وتطوير البؤرة الاستيطانية

تحافظ المجالس الإقليمية والأمانا ولواء الاستيطان على البؤر الاستيطانية غير القانونية وتطورها، وتواصل تمويلها وإدارتها يوميًا بعد اكتمال البناء، حيث تقوم المجالس الإقليمية ببناء وتشغيل رياض الأطفال، وصيانة الأنظمة الكهربائية والبنية التحتية، وكذلك التعامل مع خدمات النقل وجمع النفايات وخدمات الصرف الصحي، كما تمول المجالس مع أمانا ولواء الاستيطان تشييد المباني العامة وتطوير الأماكن العامة في البؤر الاستيطانية.

الخطوة الثامنة: شرعنة البؤرة الاستيطانية بأثر رجعي

منذ بداية ظهور البؤر الاستيطانية خلال حكومة نتتياهو الأولى في عام 1996، ادعت جميع الحكومات الإسرائيلية رسميًا تخليها عن البؤر الاستيطانية، وادعت أنها عمل غير قانوني وأعلنت عن نيتها إخلاءها، لكن في الواقع تسمح جميع الحكومات لها بالاستمرار في النمو، وتوفر لها التمويل اللازم عبر أذرعها الاستيطانية المختلفة التي توفر أيضا الدعم القانوني اللازم لمواجهة أوامر الهدم والإخلاء الصادرة بحق هذه البؤر، كما تغض الحكومات الإسرائيلية النظر عن الاعتداءات اليومية للمستوطنين الذين

يقطنون هذه البؤر على المواطنين الفلسطينيين، وتقوم بسن القوانين اللازمة لشرعنة هذه البؤر، ففي 6 شباط / فبراير 2017، أقر الكنيست الإسرائيلي "قانون التسوية"، حيث شرّع حوالي 4000 وحدة سكنية في 55 بؤرة استيطانية مبنية على أراض فلسطينية خاصة⁸، واعتبارًا من بداية عام 2019، تم شرعنة 15 بؤرة استيطانية بأثر رجعي، في حين أن 35 بؤرة أخرى على الأقل تخضع حاليًا لعملية التصديق، أربعة من البؤر الاستيطانية الشرعية تلقت قرارًا حكوميًا رسميًا لتصنيفها كمستوطنة جديدة، إضافة إلى مستوطنة جديدة تمامًا، أميحي، التي أنشأتها الحكومة لمستوطني بؤرة عامونا الاستيطانية التي تم إخلؤها.⁹

على الرغم من الحالة غير القانونية للبؤر الاستيطانية، إلا أنها لعبت دورًا في صد أية انتقادات دولية لسياسة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث كانت الدعوة لإزالة تلك البؤر أو إزالتها إحداها في بعض الأحيان أثر كبير في وقف أية انتقادات دولية لسياسة إسرائيل الاستيطانية رغم أنه وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بهدم بعض البؤر تكون هناك عملية قائمة لإنشاء بؤرة استيطانية في موقع آخر. أما على الصعيد الإسرائيلي الداخلي فقد أصبحت البؤر الاستيطانية ورقة مساومة في غاية الأهمية لتشكيل الائتلافات الحكومية، كان آخرها انضمام عضو الكنيست المتطرف عن حزب عوتسما يهوديت، ايتمار بن غفير، إلى حكومة بنيامين نتنياهو في نوفمبر 2022 بعد التوافق على عدة بنود من ضمنها خطة قدمها بن غفير يتم بموجبها مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لتطوير البؤر الاستيطانية والتي تم الإشارة لها في الخطة باسم المستوطنات الفتية، كما تنص الخطة على المصادقة على شرعنة 60 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية بعد 60 يومًا من تشكيل الحكومة، وتوفير الميزانيات والعوامل والآليات من أجل تبييض جميع البؤر الاستيطانية والمستوطنات في الضفة الغربية خلال 18 شهرًا من تشكيل الحكومة، حيث ستخصص الحكومة أكثر من 200 مليون شيكل سنويًا لتطوير البنية التحتية في هذه البؤر والمستوطنات من أجل تطبيق هذه الخطة.¹⁰

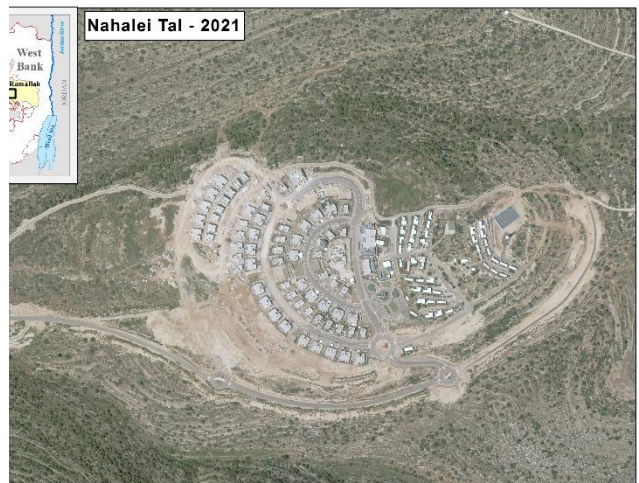
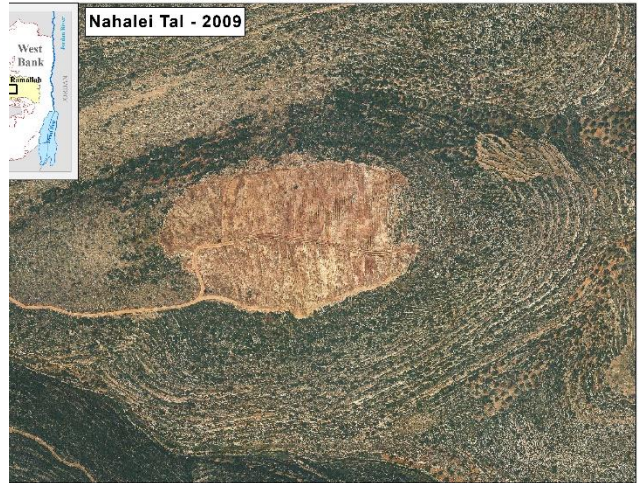
من الأمثلة على إقامة وتطور البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية البؤرة الاستيطانية "تحالي تال" والتي تعرف أيضًا باسم "كيرم ريم"، التي أقيمت على أراضي بلدة المزرعة القبلية في محافظة رام الله والبيرة، حيث تم السيطرة على قمة تلة مرتفعة وإنشاء مزرعة للعب وتم وضع أول منزل متنقل "كرقان" عام 2009، مع الوقت، تم إضافة العديد من المنازل المتنقلة ليصل عددها عام 2015 إلى ما يقارب 50 كرقان، تلت ذلك عملية البدء ببناء البيوت والمنازل الدائمة، ففي عام 2016 تم المباشرة بتنفيذ أعمال البناء في البؤرة الاستيطانية والتي رافقها عملية الإعلان عن بيع المنازل للمستوطنين عبر المواقع الإلكترونية¹¹، ولا زالت عملية البناء والتوسعة في البؤرة الاستيطانية مستمرة حتى اليوم.

⁸ Retrieved from Forced Population Transfer-The Case of Palestine Land Confiscation and Denial of Use, Lubnah Shomali and Amaya al-Orzza, BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights 2017.

⁹ Retrieved from Return of the Outpost Method, Peace Now 2019, page 10 chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2019/08/maahazim-english_full.pdf

¹⁰ chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.al-ayyam.ps/pdfs/2022/11/29/p01.pdf

¹¹ <https://home.amana.co.il/en/kerem-reim/>



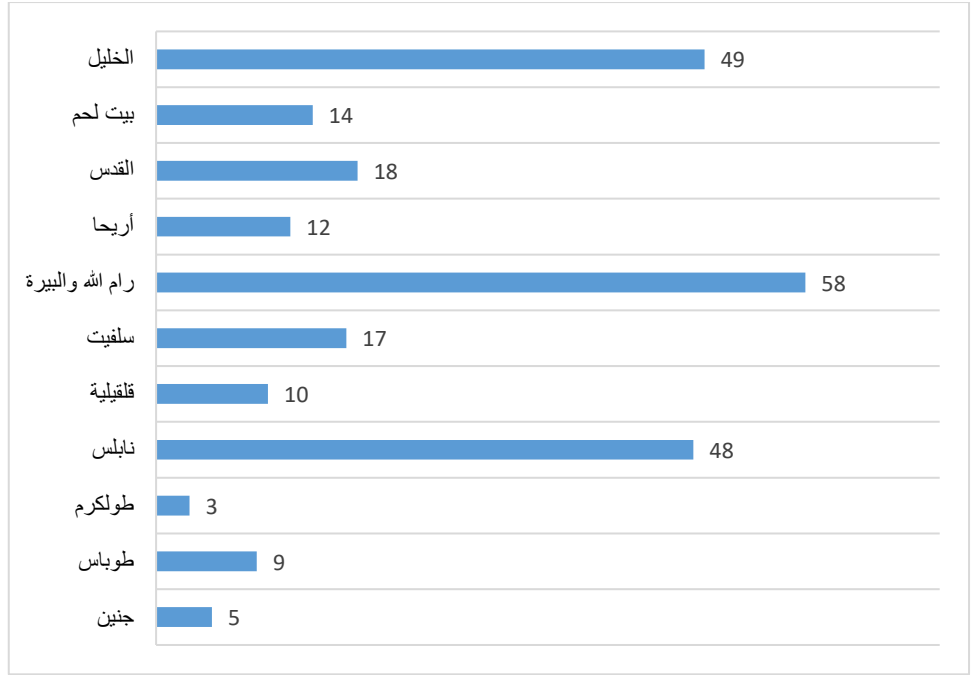
4 . العدد والتصنيف للبؤر

منذ بدء تفشي البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، أوردت العديد من المصادر إحصاءات متباينة لأعداد البؤر الاستيطانية، وذلك اما لاختلاف تعريف البؤرة الاستيطانية من مصدر لآخر، أو بسبب القيود الإسرائيلية على الوصول للمعلومات لدى الجانب الإسرائيلي، أو القيود المفروضة على بعض وسائل البحث العلمي مثل صور الأقمار الصناعية عالية الدقة والتي تستخدم في تتبع نشأة وتطور المناطق العمرانية، حيث سنعتمد في هذا التقرير منهجية قائمة على وضع تعريف للبؤرة الاستيطانية، وقد أوردناه في مقدمة هذا التقرير، ثم تحليل الصور الجوية عبر السنوات المختلفة حسب ما هو متاح من مصادر منذ العام 1997 لغاية عام 2021، ثم التحقق من النتائج عبر تقارير منشورة من مصادر رسمية أو جولات ميدانية.

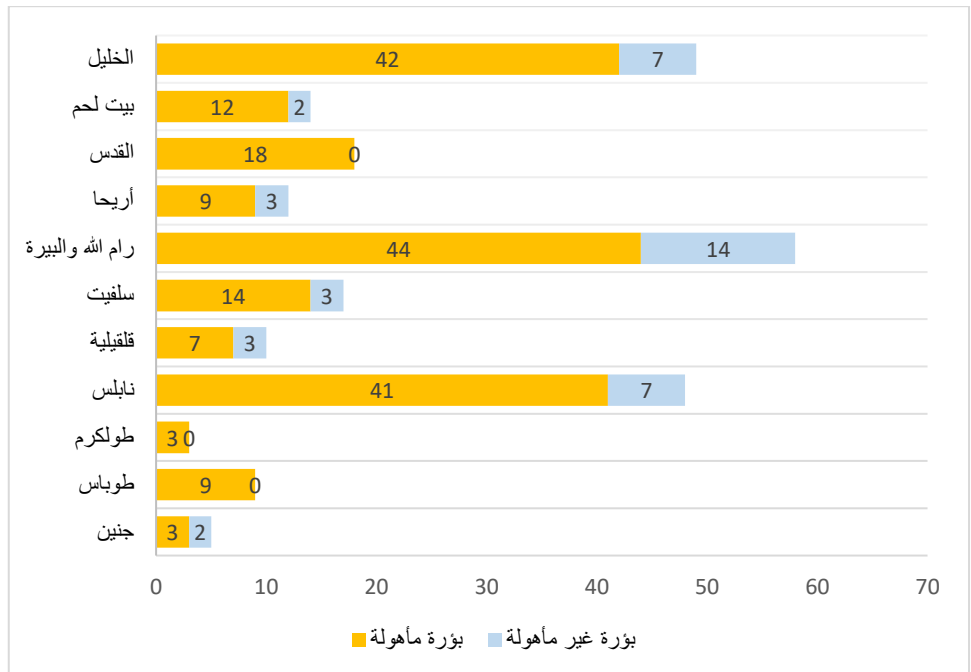
أظهر تحليل الخرائط وصور الأقمار الصناعية المتوفرة، 243 بؤرة استيطانية منتشرة في الضفة الغربية، تأسست عبر السنوات من منتصف التسعينيات حتى عام 2021 كما في الجدول:

سنوات التأسيس	عدد البؤر الاستيطانية التي تم تأسيسها
حتى 1997	67
1998 - 2002	82
2003 - 2007	34
2008 - 2012	7
2013 - 2017	16
2018 - 2021	37
المجموع	243

بلغت ذروة انتشار البؤر الاستيطانية في الفترة الممتدة من عام 1998 حتى عام 2007، حيث اقام المستوطنون الإسرائيليون خلال هذه الفترة ما يقارب من 50% من البؤر الاستيطانية القائمة حالياً، وهي الفترة التي كان يتقلد فيها أرئيل شارون مناصب رفيعة في الحكومة الإسرائيلية، بدأً من العام 1998. قد انتشرت هذه البؤر في كافة محافظات الضفة الغربية دون استثناء، حيث كان العدد الأكبر في محافظات رام الله والبيرة ونابلس والخليل، حيث ينتشر على أراضيها مجتمعة حوالي 64% من البؤر الاستيطانية المتفشية في الضفة الغربية، ويبين الشكل البياني التالي اعداد البؤر الاستيطانية المنتشرة في كل محافظة:



هناك 202 بؤرة استيطانية مأهولة، تشكل ما يقارب 83% من البؤر الاستيطانية، من ضمنها 81 بؤرة استيطانية تحتوي، جزئياً أو كلياً، على مباني دائمة (منازل سكنية أو منشآت صناعية)، أي أن هذه البؤر الـ 81 تحولت أو قيد التحول الى احياء تابعة لمستوطنات قائمة أو مستوطنات مستقلة، بالإضافة إلى 41 بؤرة استيطانية غير مأهولة، من ضمنها 6 بؤر استيطانية تم اخلاؤها على فترات مثل البؤرتين الاستيطانيتين أمونا التي تم اخلاؤها عام 2017، والبؤرة الاستيطانية ميغرون التي تم اخلاؤها عام 2012.



على الرغم من أن بعض البؤر الاستيطانية غير مأهولة أو تم اخلاؤها، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة سيطرة المستوطنون على الأرض بمجرد إقامة البؤرة، حيث يبقى المواطنون الفلسطينيون ممنوعون من استخدام أو الوصول الى الأراضي التي تم السيطرة

عليها لإقامة البؤرة الاستيطانية، إذ تضع إسرائيل هذه الأراضي تحت حماية وتصرف الجيش الإسرائيلي حتى وإن ثبت أن هذه الأراضي ملكيات خاصة لمواطنون فلسطينيون كما هو الحال في البؤرة المخلاة "ميغرون".

5. البؤر الاستيطانية وتصنيف الأراضي

تتبنى إسرائيل عدد من الآليات للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال اعتماد توليفة من الأوامر العسكرية غير القانونية تشرعن السيطرة على الأرض وتقديم تعريفات لما كان يُعتبر "عاماً" وما كان يُعتبر "خاصاً" في الأراضي المحتلة، وتكرس ذلك لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، عبر السيطرة على الأرض تحت مسوغات مختلفة أبرزها أراضي الدولة ومناطق نفوذ المستوطنات والأراضي المخصصة لأغراض عسكرية. عقب احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967، استثمرت حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة جهوداً كبيرة في إنشاء المستوطنات الإسرائيلية الغير القانونية على الأراضي الفلسطينية وتوسيعها على مدى أعوام من خلال مصادرتها للأراضي الفلسطينية تحت ذرائع مختلفة منها المصادرة بذريعة "مناطق عسكرية مغلقة" - الامر العسكري رقم 378 "والمصادرة بذريعة" المحميات الطبيعية - الامر العسكري رقم 363 "والمصادرة بذريعة" الاستملاك للمصلحة العامة - الامر العسكري رقم 321"، والمصادرة تحت مسمى "أملاك دولة" - الامر العسكري رقم 59 "والمصادرة تحت مسمى أملاك الغائبين - الامر العسكري رقم 58، و المصادرة بذريعة مناطق تدريب عسكرية - الامر العسكري رقم 271، وغيرها من الأوامر العسكرية التي ساهمت وبشكل كبير في مصادرة الأراضي الفلسطينية واخضاعها للسيطرة الإسرائيلية والتي لاحقاً تم استغلالها لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وغيرها من النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة.

أراضي معرفة "أملاك دولة"

أملاك الدولة هي أراض تم تسجيلها في دائرة السجل العقاري ملكاً حكومياً تابعاً للمملكة الأردنية قبل عام 1967، وأراض أعلن عنها الحكم العسكري في الأمر العسكري الذي يحمل الرقم 1967/59 أراضي عامة، أي أنها ليست أراضي ملك خاص، ويتولى الحكم العسكري إدارة هذه الأراضي التي يُفترض أن تُستعمل للمصلحة العامة، وتبلغ مساحة أراضي الدولة المسجلة والمعلنة في منطقة "ج" حوالي 1286 كم مربع، حيث تشكل ما نسبته 37% من مساحة منطقة "ج"، وخلافاً لقوانين الاحتلال الدولية، خصّص القائد العسكري - بواسطة الإدارة المدنية - الأغلبية الساحقة من الأراضي العامة خدمةً للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية.¹²

أراضي معرفة "مناطق نفوذ"

هي حدود المنطقة البلدية لسلطة محلية معينة تمّ تحديدها بموجب أمر القائد العسكري للمنطقة (قائد المنطقة الوسطى)، ففي خطوة منها لاستدامة المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي التي احتلتها من الفلسطينيين،¹³ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في العام 1991 بإصدار مخططات هيكلية للمستوطنات الإسرائيلية شملت أيضاً تلك في القدس الشرقية المحتلة، حيث ضمت هذه المخططات مناطق توسع مستقبلية للمستوطنات الإسرائيلية القائمة واعتمدت أيضاً مساحات إضافية لإقامة مستوطنات جديدة

¹² <https://www.yesh-din.org/en/glossary-terms-settlements-outposts-west-bank/>

¹³ <https://www.yesh-din.org/en/glossary-terms-settlements-outposts-west-bank/>

وتوسيع القائمة حتى العام 1991. حيث بلغت مساحة المخططات الهيكلية الإسرائيلية الصادرة آنذاك 486 كم مربع، والجدير بالذكر أن مساحة نفوذ المستوطنات تتخطى مساحة المخططات الهيكلية، وجاءت هذه الزيادة من خلال أوامر عسكرية إسرائيلية تم إصدارها والمصادقة عليها خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي والتي منحت في مضمونها المجالس الإقليمية والمحلية التي تتبع لها المستوطنات الإسرائيلية السيطرة على مساحات جديدة من الأراضي الفلسطينية إلى جانب تلك التي تحتلها المستوطنات اليوم، حيث وصلت المساحة التي تدرج ضمن مناطق نفوذ المستوطنات مع نهاية العام 2017، إلى 542 كم مربع وتشكل 16% من منطقة "ج"، وتشتمل غالباً على الأراضي التي تعرفها إسرائيل أراضي دولة.

أراضي مخصصة لأغراض عسكرية

إن دولة الاحتلال ملزمة بموجب القوانين والأعراف الدولية والإنسانية بحماية ممتلكات سكان المنطقة المحتلة وتمنعها من مصادرتها، ومع ذلك يجوز لدولة الاحتلال الاستيلاء مؤقتاً على الأراضي والمباني المملوكة ملكية خاصة لسكان المنطقة المحتلة لإيواء قواتها العسكرية ووحداتها الإدارية، هذا الاستيلاء هو بالتعريف مؤقت؛ وفقاً لذلك، لا تكتسب دولة الاحتلال حقوق الملكية في الأراضي والمباني التي تم الاستيلاء عليها، ولا يحق لها بيعها للآخرين. علاوة على ذلك، فإن القوة المحتلة ملزمة بدفع تعويضات للمالكين مقابل استخدام ممتلكاتهم،¹⁴ غير أن إسرائيل تسمح للمستوطنين بتحويل مواقع عسكرية غير مستخدمة إلى بؤر استيطانية كما حدث في موقع عسكري مجاور لمستوطنة "مسوعة" في غور الأردن، إذ أقامت 12 عائلة من المستوطنين بؤرة استيطانية في الموقع وأطلقوا عليه اسم "غادي كامب"،¹⁵ وفي حالات أخرى، أعلن جيش الاحتلال مواقع البؤر الاستيطانية المخلاة مناطقاً عسكرية مغلقة، ومنع أصحاب الأرض من الفلسطينيين من استخدامها أو الوصول لها.

تقام البؤر الاستيطانية على الأراضي بغض النظر عن تصنيف هذه الأراضي أو ملكيتها، طالما أن الغاية هي السيطرة عليها وحرمان المواطنين الفلسطينيين منها، وتوسيع الحيز الجغرافي للمواقع الاستيطانية وربط المستوطنات الإسرائيلية ببعضها، حيث تم إقامة 131 بؤرة استيطانية على أراضٍ مصنفة "أراضي دولة"، من ضمنها 93 بؤرة استيطانية على أراضٍ معرفة بأنها "مناطق نفوذ" مستوطنات. كما أقام المستوطنون 20 بؤرة استيطانية أخرى على أراضي معرفة فقط أنها "مناطق نفوذ" مستوطنات، فيما أقاموا 19 بؤرة استيطانية على أراضي تقع ضمن نطاق المخططات الهيكلية للمستوطنات. أما باقي البؤر الاستيطانية البالغة 73 بؤرة استيطانية فقد تم إقامتها على أراضٍ لا ينطبق عليها أي من هذه التصنيفات أو التعريفات، وغالبيتها العظمى مقامة على أملاك خاصة للمواطنين الفلسطينيين حيث أن هناك 54 بؤرة استيطانية على أرض تعترف إسرائيل بأنها مملوكة ملكية خاصة لفلسطينيين.

تصنيف أو تعريف الأراضي	عدد البؤر الاستيطانية
أراضي دولة	131*
مناطق نفوذ المستوطنات	20
مخطط هيكلية (مستوطنة إسرائيلية)	19
غير ذلك (ملكية فلسطينية خاصة)	73
المجموع	243
* من ضمنها 93 بؤرة استيطانية على أراضٍ معرفة أيضاً بأنها مناطق نفوذ مستوطنات	

¹⁴ Retrieved from Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank, B'Tselem 2002

¹⁵ <https://www.timesofisrael.com/settlers-establish-illegal-outpost-at-abandoned-west-bank-military-base/>

السيطرة على أراضي معرفة "أملاك خاصة"

بدأت عملية تسجيل ملكية الأراضي الطابو في الضفة الغربية في فترة الحكم العثماني، واستمرت خلال الانتداب البريطاني وتحت حكم الأردن، بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967 بوقت قصير عمدت إسرائيل إلى تجميد إجراءات تسجيل الأراضي. تمّ حتى ذلك الحين تسجيل 30% فقط من أراضي الضفة الغربية، يعني ذلك أن هناك نوعين من أراضي الملك الخاص: أرض خاصة تمتّ تسويتها - أي تمّ تسجيلها بأسماء أصحابها الفلسطينيين في دائرة السجل العقاري التي يديرها الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة؛ وأرض خاصة لم تتمّ تسويتها - أي أرض خاصة بحيازة فلسطينية ويقوم بفلاحتها فلسطينيون، ولكن ملكيتها غير مسجلة في الطابو.¹⁶ قد أورد تقرير بتكليف من الحكومة الإسرائيلية عام 2010، كتبته رئيس قسم تحليل الصور في مركز رسم الخرائط الإسرائيلي، أن 60% من الأراضي التي تسيطر عليها البؤرة الاستيطانية هي أراضي كان الفلسطينيون يحرثونها سابقًا، مما يجعلها، وفقا للقوانين المعمول بها في الضفة الغربية، أراضي خاصة.¹⁷

من ضمن حوالي 54 بؤرة استيطانية، مقامة على أرض تعترف إسرائيل بأنها مملوكة ملكية خاصة لفلسطينيين، يشار إلى حوالي 40 بؤرة استيطانية باسم "مزارع"، تعتمد على رعي الأغنام والماعر والماشية في مناطق واسعة، ومقارنة بالبناء في المستوطنات، يتطلب بدء مزرعة أو بؤرة رعية موارد أقل بكثير، مما يسمح بسهولة الاستيلاء على مساحات شاسعة تمتد على آلاف الدونمات، وعادة ما تحتوي هذه المناطق، أو تكون متاخمة، على المراعي ومصادر المياه والأراضي التي يزرعها الفلسطينيون.¹⁸

أشكال استيطانية أخرى

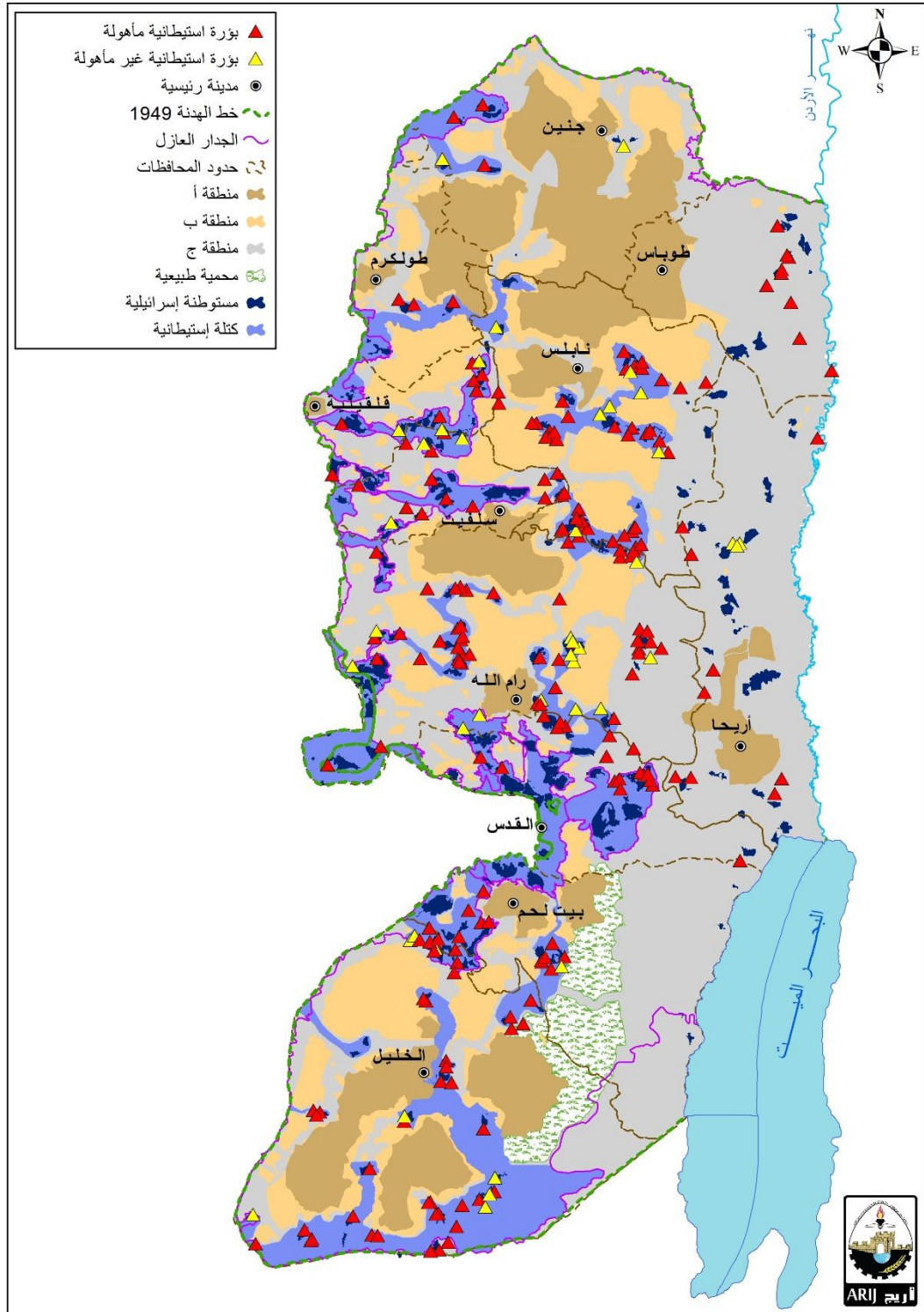
لا تقتصر السيطرة على الأراضي في الضفة الغربية على المواقع العسكرية والمستوطنات والبؤر الاستيطانية، بل تتوسع لتشمل السيطرة على الأراضي لغايات انشاء كل ما تحتاجه هذه التجمعات الاستيطانية للتطور والاستدامة، من حيث انشاء خزانات المياه، ومحطات ضخ المياه، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وأبراج تقوية شبكات الهواتف المحمولة، وحقول انتاج الطاقة الشمسية. تم السيطرة على الأرض في أكثر من 47 موقع منفصل عن المناطق العمرانية للمستوطنات والبؤر الاستيطانية المنتشرة في الضفة الغربية، تجعل من هذه المستوطنات والبؤر مراكز للاستثمار والانتاج لا سيما في مجال الزراعة والطاقة.

عدد المواقع	الاستخدامات
11	خزان مياه
18	محطة لضخ المياه
6	محطة معالجة مياه الصرف الصحي
9	برج اتصالات
3	حقل انتاج طاقة شمسية

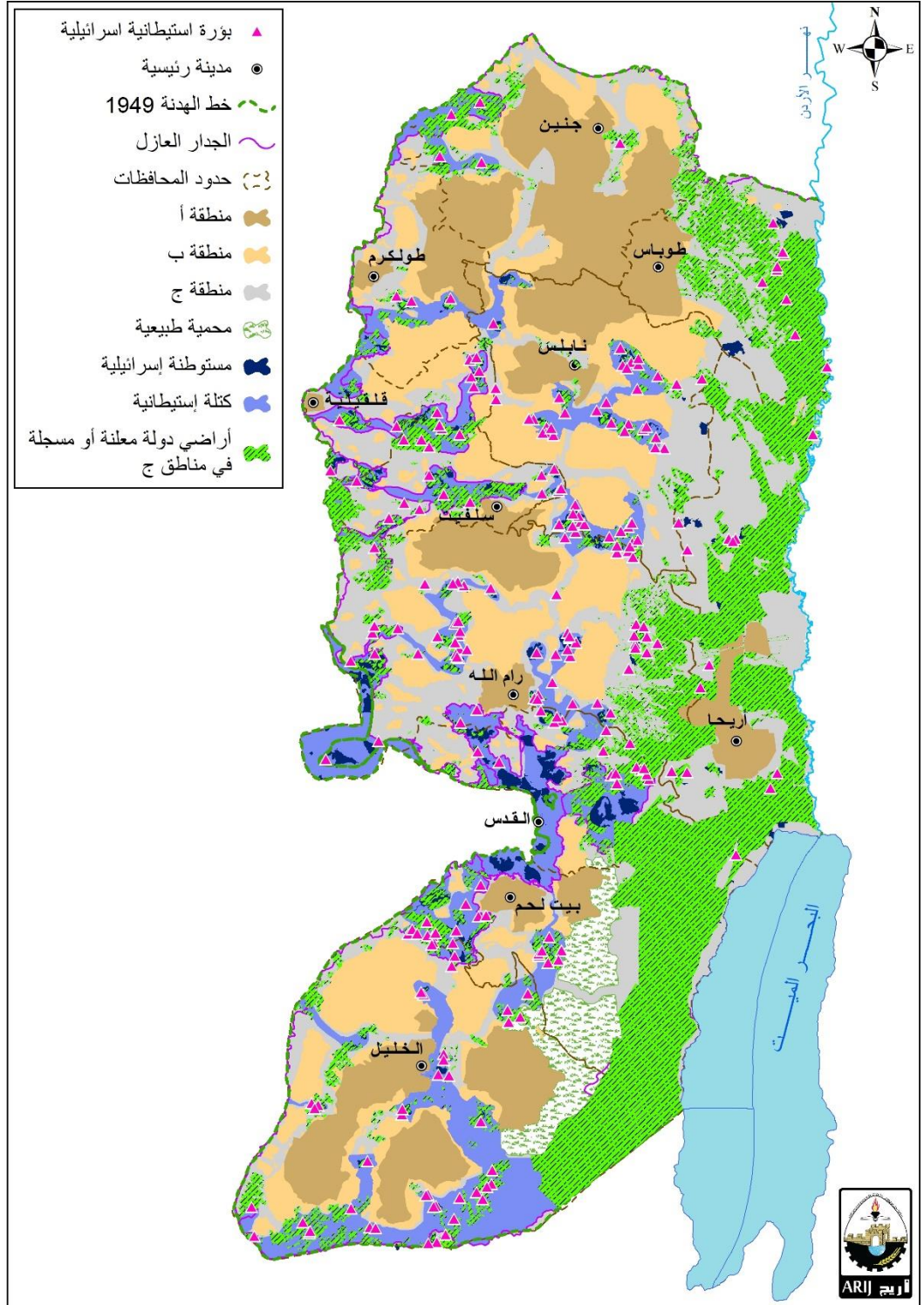
¹⁶ <https://www.yesh-din.org/en/glossary-terms-settlements-outposts-west-bank/>

¹⁷ <https://www.yesh-din.org/en/turning-black-into-white/>

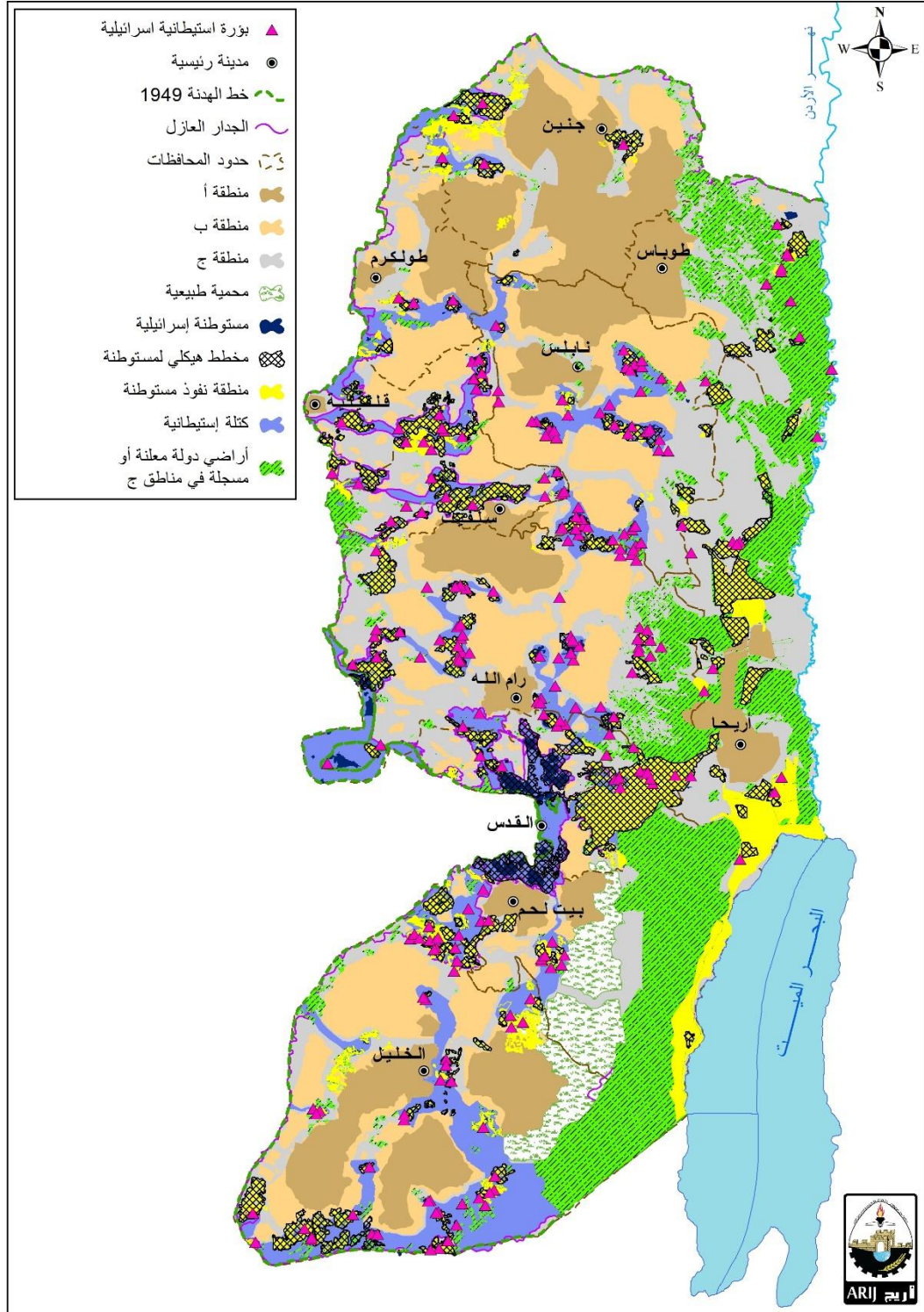
¹⁸ Retrieved from State Business Israel's misappropriation of land in the West Bank through settler violence, Page 8 https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202111_state_business_eng.pdf



خارطة 1: توزيع البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية



خارطة 2: الأراضي المسجلة والمعلنة أراضي دولة

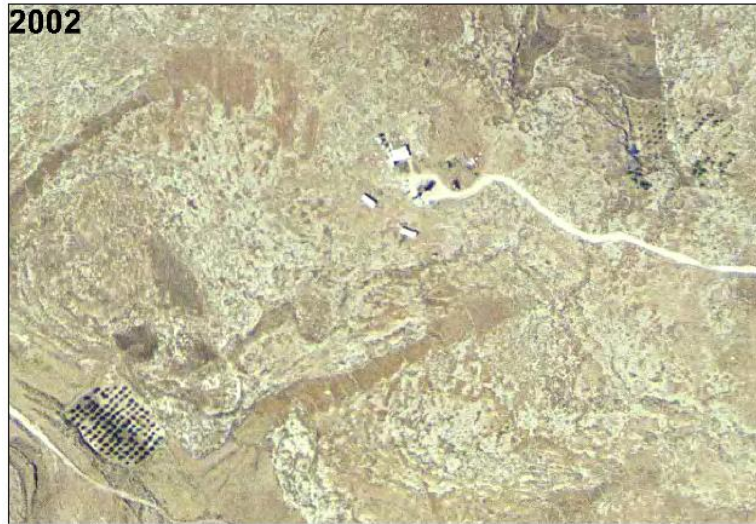


خارطة 3: توزيع البؤر الاستيطانية حسب تصنيف الأراضي

6. إضفاء الشرعية لتسع لبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة

فيما يلي نبذة عن البؤر الاستيطانية التي تم شرعنتها من قبل حكومة الاحتلال الاسرائيلي:

1- بؤرة أفيجيل: أقيمت البؤرة الاستيطانية، أفيجيل، بشكل غير قانوني على أراضي قرية التواني الفلسطينية في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة في العام 2002، على أراضي فلسطينية كانت دولة الاحتلال الإسرائيلي قد أخضعها لتصنيف "منطقة اطلاق نار" بفعل عدة أوامر عسكرية إسرائيلية أصدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي عقب احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967 منها الامر العسكري الإسرائيلي رقم 60 والامر العسكري رقم 61، والامر العسكري رقم 62 و الامر العسكري 63 والامر العسكري رقم 64 وعدة أوامر أخرى ذات علاقة. وتحتل البؤرة الاستيطانية أفيجيل اليوم ما مساحته 110 دونما من الأراضي الفلسطينية ويبلغ عدد المنشآت (البركسات السكنية) في البؤرة 74. تقع البؤرة الاستيطانية جنوب غرب مستوطنة "ماعون" الإسرائيلية الجاثمة جنوب محافظة الخليل.



الصورة رقم 1: البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية أفيجيل (2002-2021)

2- بؤرة "بيت حجلة" أو "بيت هوجلة": أقيمت البؤرة الاستيطانية "بيت حجلة" بشكل غير قانوني في العام 2002 على أراضي تجمع دير حجلة في محافظة أريحا في منطقة غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة. وتجدر الإشارة إلى أن البؤرة الاستيطانية أقيمت على أراضي فلسطينية أخضعها دولة الاحتلال الإسرائيلي لتصنيف "أراضي دولة" بفعل الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 59 و"مناطق نفوذ مستوطنات". ويبلغ عدد المنشآت التي تم إقامتها في البؤرة الاستيطانية 40 على ما مساحته 48 دونما من الأراضي الفلسطينية وتقع بمحاذاة الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم 90.



الصورة رقم 2: البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية "بيت حجلة" أو "بيت هوجلة" (2001-2021)

3- بؤرة جفعات هارثيل: أقيمت البؤرة الاستيطانية جفعات هارثيل بشكل غير قانوني على أراضي قرية سنجل في محافظة رام الله في الضفة الغربية المحتلة، على أراضي فلسطينية أخضعها دولة الاحتلال الإسرائيلي لتصنيف "أراضي دولة" غير مسجلة". ويبلغ عدد المنشآت القائمة في البؤرة الاستيطانية حتى اليوم 120 ما بين بركنس سكني ومنشآت أخرى

وهي أقرب من حيث المسافة الجغرافية الى المستوطنة الإسرائيلية "أيلي"، في الجهة الشمالية الشرقية منها. وتحتل البؤرة الاستيطانية جفعات هارئيل اليوم ما مساحته 350 دونما.



الصورة رقم 3: البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية جفعات هارئيل (1999-2021)

4- بؤرة جفعات أرنون: أقيمت البؤرة الاستيطانية جفعات أرنون بشكل غير قانوني في العام 2001 على أراضي قرية الياونون في محافظة نابلس في الضفة الغربية المحتلة، على أراضي فلسطينية اخضعتها دولة الاحتلال الإسرائيلي لتصنيف "أراضي دولة". ويبلغ عدد المنشآت التي أقيمت حتى اليوم في البؤرة الاستيطانية 55 على ما مساحته 350 دونما من الأراضي الفلسطينية. والجدير بالذكر أن البؤرة الاستيطانية تقع الى الجنوب الغربي من مستوطنة ايتمار الإسرائيلية الجاثمة على أراضي محافظة نابلس.



الصورة رقم 4: البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية جفعات أرنون (2003-2021)

5- بؤرة متسبي يهودا: أقيمت البؤرة الاستيطانية "متسبي يهودا" في العام 2019 على أراضي بلدة السواحة الشرقية في القدس المحتلة على أراضي اخضعتها دولة الاحتلال الإسرائيلي لتصنيف "أراضي دولة". وتقع البؤرة الاستيطانية متسبي يهودا الى الجنوب الغربي من المستوطنة الام كيدار ويبلغ عدد المنشآت التي أقيمت في البؤرة الاستيطانية منذ انشائها 10 وتحتل البؤرة ما مساحته 17 دونما من الأراضي في المنطقة. تجدر الإشارة الى أن البؤرة الاستيطانية متسبيه يهودا تقع في ما تطلق عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي ب " تجمع معاليه أدوميم" الاستيطاني وهو اكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة من حيث المساحة حيث تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي الى ضم هذا التجمع الاستيطاني بالإضافة الى أربعة تجمعات استيطانية اسرائيلية اخرى في الضفة الغربية المحتلة (تجمع أريئيل الاستيطاني، تجمع موديعين عيليت الاستيطاني، وتجمع جفعات زئيف وتجمع غوش عتصيون) الى حدودها الجديدة التي تقوم برسمها بشكل غير قانوني وأحادي الجانب من خلال بناء جدار العزل العنصري الاسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة وتوطين اكبر عدد ممكن من المستوطنين داخل هذه التجمعات الاستيطانية

والمناطق التي سوف تعزلها بفعل الجدار، في الوقت ذاته تعمل سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ترحيل وتهجير التجمعات البدوية الفلسطينية القاطنة في المنطقة (قرابة 4000 فلسطيني) من خلال الاستهداف المستمر لمساكنهم ومنشاتهم بالهدم بهدف الاستيلاء على المنطقة برمتها.



الصورة رقم 5: البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية متسبي يهودا (2017-2021)

6- بؤرة ملاخي هشالوم: أقيمت البؤرة الاستيطانية " ملاخي هشالوم " في العام 2001 على أراضي تتبع لبلدة المغير الفلسطينية في محافظة رام الله في الضفة الغربية المحتلة والى الشمال الشرقي منها. وكانت سلطات الاحتلال قد اخضعت الأراضي التي تقوم عليها البؤرة الاستيطانية السابقة الذكر لتصنيف "أراضي دولة غير مسجلة". يبلغ عدد المنشآت التي أقيمت في البؤرة الاستيطانية منذ انشائها 27 وتحتل اليوم ما مساحته 130 دونما.



الصورة رقم 6: البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية ملاخي هشالوم (2014-2021)

7- بؤرة اسينيل: أقيمت البؤرة الاستيطانية " أسينيل" في العام 2002 على أراضي تتبع لبلدة السموع الفلسطينية في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة والى الجنوب منها بمحاذاة الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم 317. وكانت سلطات الاحتلال قد اخضعت تصنيف الأراضي التي تقوم عليها البؤرة الاستيطانية اليوم لتصنيف "أراضي دولة". ويبلغ عدد المنشآت التي أقيمت في البؤرة الاستيطانية منذ انشائها وحتى اليوم 81 وتحتل ما مساحته 61 دونما من الأراضي الفلسطينية.



الصورة رقم 7: البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية اسيئيل (2002-2021)

8- بؤرة سدي بوعز: أقيمت البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية سدي بوعز في العام 2003 على أراضي فلسطينية تتبع لبلدة الخضر في محافظة بيت لحم. ويأتي اسم البؤرة الاستيطانية لقربها الجغرافي من مستوطنة "نيفيه دانيال" وإلى الشمال منها، داخل ما يطلق عليه الإسرائيليون "بتجمع غوش عتصيون" الاستيطاني. تم تأسيس البؤرة الاستيطانية "شمال نيفيه دانيال" أو "سيدي بوعز" عندما قام مستوطن اسرائيلي يقطن في مستوطنة "نيفيه دانيال" باحتلال تلة فلسطينية تبعد 1500 متر شمال المستوطنة ووضع كرفان سكني (منزل متنقل) في المنطقة وتطويق المنطقة بالسياج. ولاحقاً، ولتأمين اقامته في المنطقة، تلقى هذا المستوطن الحماية والمساعدة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي دفع بالعديد من المستوطنين للانضمام الى البؤرة والسكن فيها. علاوة على ذلك فقد خضعت هذه البؤرة منذ تأسيسها الى العديد من عمليات التوسع، وأصبحت أكبر حجماً منذ تاريخ انشائها حيث يوجد فيها اليوم 54 كرفانا وتحتل ما مساحته 52 دونماً من الأراضي الفلسطينية التي تتبع لبلدة الخضر. ويتمتع المستوطنون الذين يقطنون البؤرة الاستيطانية بالخدمات الأساسية، والبنية التحتية (مياه وكهرباء وشبكات هاتف، الخ) على الرغم من عدم شرعيتها.



الصورة رقم 8: البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية سدي بوغز (2003-2021)

9- بؤرة شحاريت : أقيمت البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية شحاريت بشكل غير قانوني في العام 2017 على الأراضي الفلسطينية التي تتبع لقرية كفر الديك في محافظة سلفيت شمال الضفة الغربية المحتلة على أراضي اخضعتها فلسطينية دولة الاحتلال الإسرائيلي لتصنيف "أراضي دولة". وتقع البؤرة الاستيطانية شحاريت الى الشمال الغربي من المستوطنة الام بروخين ويبلغ عدد المنشآت التي أقيمت في البؤرة منذ تاريخ انشائها 6 وتحتل اليوم ما مساحته 30 دونما. تجدر الإشارة الى أنه في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني من العام 2022 نشر ما يسمى "المسؤول عن املاك الحكومة وأملاك الغائبين" في الضفة الغربية المحتلة اعلانا يستهدف الاستيلاء على 360 دونما من أراضي محافظة سلفيت شمال الضفة الغربية المحتلة بذريعة تصنيفها "أملاك غائبين". حيث أعلن ما يسمى "المسؤول عن املاك الحكومة وأملاك الغائبين" عن نيته بإعطاء اذن بالتخطيط على الأراضي الواردة في الاعلان الإسرائيلي كما جاء من المصدر. ويستهدف الإعلان الاسرائيلي أراضي فلسطينية تتبع لقرى بديا و كفر الديك في

محافظة سلفيت، وبالتحديد حوض 2 طبيعي من أراضي قرية بديا وحوض 2 طبيعي من أراضي قرية كفر الديك. كما جاء في الإعلان الصادر بأن اذن التخطيط سيدخل حيز التنفيذ خلال 30 يوما من تاريخ نشر الإعلان.



الصورة رقم 9: البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية شحاريت (2015-2021)